الانتخابات والصراع على النفوذ

احتلت الانتخابات التي أُجريت في عدد من المؤسسات والهيئات المهنية والنقابية، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، على امتداد العام الماضي (١٩٩١) وأوائل العام الحالي (١٩٩٢)، حيّزاً كبيراً في اهتمامات المراقبين والقوى السياسية المحلية. فقد مثّلت الانتخابات أحد أوجه التنافس التقليدي بين القوى والمنظمات السياسية في الضفة والقطاع، والتي تتمتّع بنفوذ متفاوت داخل هذه المؤسسات، سواء المؤتلفة منها داخل اطارات م.ت.ف. أو تلك التي تمارس نشاطاتها من خارجها، كمنظمة «حماس» الاسلامية. كما نظر المراقبون الى الانتخابات كنوع من استفتاءات الرأي العام الفلسطيني، في المناطق المحتلة؛ ووسيلة تعرُّف على توازن القوى داخل كل مؤسسة أو هيئة نقابية وعلى مستوى المؤسسات ككل، وما يعنيه ذلك من اختبار للنفوذ والتوجّهات العامة، انطلاقاً من تقييم نتائج الانتخابات.

واكتسبت العمليات الانتخابية أهمية اضافية أخرى، لسببين:

أولاً: ان غالبية الانتخابات أُجريت في فترة قريبة، سبقت التحضيرات الخاصة بعقد مؤتمر السلام حول الشرق الاوسط والمسألة الفلسطينية، أو في مرحلة لاحقة لبدء مفاوضات السلام التي تباينت المواقف الفلسطينية منها بين أغلبية مؤيدة وأقلية معارضة، ممّا لفت نظر المراقبين الى ما تمثّله الانتخابات من استطلاعات للموقف من عملية السلام، مرحلة بعد أخرى، انطلاقاً من تقدير حجم ونفوذ كل من المؤيدين والمعارضين في كل مرحلة.

ثانياً: ان الانتخابات أُجريت، في بعض المؤسسات، للمرة الأولى، وفي بعضها الآخر، بعد انقطاع طويل امتد، أحيانـاً، الى أربع وعشرين عاماً، وبعد تردّد كبير من جانب مختلف القوى والأوساط المعنيّة، بدءاً بسلطات الاحتلال الاسرائيلية، مروراً بالمواطنين، وانتهاء بالقيادة الموحّدة.

وكان للسبب الثاني دوره في اطلاق عدد من التساؤلات، في أوساط المواطنين، عن مغزى موافقة السلطات الاسرائيلية «المفاجئة» على اجراء انتخابات، وخصوصاً للغرف التجارية، التي تحتل الموقع الثاني في الأهمية بعد المجـالس البلدية، وبعد رفض السلطات السماح بها فترة تقارب ربع القرن. وفي هذا الصدد، تباينت الآراء والمواقف تجاه التجربة الأولى، التي وقعت في مدينة الخليل، والتي سمحت سلطات الاحتلال باجراء الانتخابات للغرفة التجارية فيها؛ علماً بأن انتخابات أخرى، عدة، أُجريت قبلها ولم تثر جدلاً، نظراً لأهمية وموقع الغرف التجارية في الحياة الاقتصادية للمواطنين.

وقبيل الانتخابات، ساد في الأوساط التجارية وبين المواطنين تردّد ملحوظ في تأييدها أو الانخراط فيها، على الرغم من ادراك الغالبية لأهمية اختيار مرشّحين جدد لعضوية الهيئة الادارية للغرفة التجارية، التي لم تعرف الانتخابات منذ ما قبل الاحتلال الاسرائيلي في العام ١٩٦٧. وتبعاً للموقف من الانتخابات، انقسم المواطنون، والتجار منهم، الى ثلاث فئات:

الفئة الاولى: أظهر التجّار من هذه الفئة تخوفهم من تأييد الانتخابات أو المشاركة فيها، اعتقاداً منهم بأن وراء الموافقة الاسرائيلية على اجرائها محاولة لايجاد بدائل من منظمة التحرير الفلسطينية، والهاء المواطنين في المنـاطق المحتلة في معارك جانبية، وإثارة البلبلة بين صفوفهم، واختبار الوضع في الخليل اولاً، والتعرّف على موازين، وتناسب، القوى السياسية في المدينة، ومعرفة مدى نفوذ م.ت.ف. وسيطرتها، في ضوء اختبار قطاع التجار الذي تقدّمه الانتخابات. وهذا وذاك، تمهيداً لاجراء انتخابات بلدية تفضي الى انتخابات شاملة لتنفيذ خطة رئيس الحكـومـة الاسرائيليـة، اسحق شامير؛ بالاضافة الى اعتبار مجمل العملية الانتخابية جزءاً من